صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي **أبريل 2023**

خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي العالمي على الرغم من تراجع معدلات التضخم...

سلط أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الأضواء على التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي من الجائحة والصراع الروسي الأوكراني. كما أشار التقرير إلى إعادة فتح اقتصاد الصين، وما لذلك من انعكاسات إيجابية، مع انحسار اضطرابات سلسلة التوريد، وبدأ تلاشي تداعيات الحرب على أسواق الطاقة والمواد الغذائية. وفي ذات الوقت، ركزت معظم البنوك المركزية على تشديد سياساتها النقدية لإعادة معدلات التضخم إلى مستوياتها الطبيعية. وأدت الأزمة التي عصفت ببنكين من البنوك الإقليمية المتخصصة في الولايات المتحدة في مارس 2023، فضلاً عن فقدان الثقة في بنك كريدي سويس إلى اضطراب الأسواق المالية. وأدت كل تلك التطورات إلى خفض آفاق نمو الاقتصاد العالمي لهذا العام.

البلد / المناطق	توقعات أبريل 2023			مراجعات من يناير 2023	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**2022**	**توقعات 2023**	**توقعات2024**	**توقعات2023**	**توقعات2024**
الناتج العالمي	3.4%	2.8%	3.0%	-0.1%	-0.1%
الاقتصادات المتقدمة	2.7%	1.3%	1.4%	0.1%	**0.0%**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1%	1.6%	1.1%	0.2%	0.1%
منطقة اليورو	3.5%	0.8%	1.4%	0.1%	-0.2%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	4.0%	3.9%	4.2%	-0.1%	0.0%
الصين	3.0%	5.2%	4.5%	0.0%	0.0%
الهند	6.8%	5.9%	6.3%	-0.2%	-0.5%
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	5.3%	2.9%	3.5%	-0.3%	-0.2%
المملكة العربية السعودية	8.7%	3.1%	3.1%	0.5%	-0.3%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3.9%	3.6%	4.2%	-0.2%	0.1%
حجم التجارة	**2022**	**توقعات2023**	**توقعات2024**	**توقعات2023**	**توقعات2024**
حجم التجارة العالمية	5.1%	2.4%	3.5%	**0.0%**	0.1%
أسعار المستهلك	**2022**	**توقعات2023**	**توقعات2024**	**توقعات2023**	**توقعات2024**
الاقتصادات المتقدمة	7.3%	4.7%	2.6%	0.1%	0.0%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	9.8%	8.6%	6.5%	0.5%	1.0%

المصدر: صندوق النقد الدولي – مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – ابريل 2023

هذا وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي لعامي 2023 و2024 بمقدار 10 نقاط أساس عن توقعاته السابقة. ومن المتوقع الآن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.8 في المائة في العام 2023 وبنسبة 3.0 في المائة في العام 2024، فيما يعد أدنى التوقعات في الأجل المتوسط منذ العام 1990. كما أشار الصندوق أيضاً إلى أنه وفقاً للتوقعات الحالية، فإنه من غير المتوقع أن يتعافى نمو الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط ليصل إلى المعدلات السابقة لفترة الجائحة. كما تم خفض توقعات نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. من جهة أخرى، تم رفع توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة بنحو 10 نقاط أساس إلى 1.3 في المائة للعام 2023، في حين ظلت دون تغيير للعام 2024 عند نسبة 1.4 في المائة.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإنه في العام 2023، من المتوقع أن تشهد 90 في المائة من الاقتصادات المتقدمة تباطؤ معدلات النمو بوتيرة حادة. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 0.5 في المائة في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2022 - 2024. من جهة أخرى، تم خفض آفاق نمو الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2023 ليصل معدل النمو المتوقع إلى 3.9 في المائة، ولم يكن هناك تغيراً يذكر في توقعات العام 2024، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 4.2 في المائة العام المقبل. وفي العام 2023، كان التباطؤ الاقتصادي أكثر وضوحاً في الاقتصادات المتقدمة، خاصة منطقة اليورو والمملكة المتحدة، إذ من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.8 في المائة و -0.3 في المائة، على التوالي، قبل أن ينتعش إلى 1.4 في المائة و1 في المائة العام المقبل. وعلى الرغم من المراجعة السلبية بنسبة 0.5 في المائة، كان من المتوقع أن تتحسن وتيرة نمو العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية، في ظل زيادة النمو بنهاية العام إلى 4.5 في المائة في العام 2023 مقابل 2.8 في المائة في العام 2022.

الاقتصادات المتقدمة تشهد نمواً متواضعاً هذا العام...

تعكس المراجعة التصاعدية المعتدلة لآفاق نمو العام 2023 بصفة رئيسية رفع توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة، والذي قابله جزئياً خفض توقعات نمو الأسواق الناشئة والدول النامية المصدرة للسلع الأساسية. إذ ارتفعت توقعات النمو للاقتصادات المتقدمة بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2023 وظل دون تغيير للعام 2024. من جهة أخرى، تم خفض توقعات النمو للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2023 وظل دون تغيير في العام 2024. وتم رفع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنحو 20 نقطة أساس و10 نقاط أساس إلى 1.6 في المائة في المائة 2023 وبنسبة 1.1 في المائة في العام 2024، على التوالي.

وفي ذات الوقت، من المتوقع أن تشهد منطقة اليورو نمواً بمقدار 10 نقاط أساس إلى 0.8 في المائة في العام 2023 مقابل التوقعات السابقة البالغة 0.7 في المائة. في المقابل، تراجعت توقعات النمو لألمانيا بمقدار 20 نقطة أساس إلى -0.1 في المائة في العام 2023، لتعكس بذلك توقعات النمو بوتيرة ضعيفة وفقاً لما ورد في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2023، في حين تم خفض التوقعات بمقدار 30 نقطة أساس إلى 1.1 في المائة للعام 2024.

أما في اليابان، فمن المتوقع أن ينخفض النمو إلى 50 نقطة أساس إلى 1.3 في المائة في العام 2023، كما تم خفض توقعات النمو بمقدار 10 نقاط أساس إلى 1.0 في المائة للعام 2024. وتعرضت توقعات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان لخفض شديد مقارنة بالخط المرجعي الأساسي بنحو 0.4 في المائة في العام 2023. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تأثرت الدول ذات التعرض التجاري الأعلى للولايات المتحدة مثل المكسيك وكندا مقارنة بتلك التي لديها تعرض أقل مثل الصين.

كما تم خفض توقعات نمو الدول النامية منخفضة الدخل بمقدار 20 نقطة أساس إلى 4.7 في المائة للعام 2023 وإلى 5.4 في المائة للعام 2024. وفي ذات الوقت، من المتوقع أن يستقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني عند نسبة 5.2 في المائة للعام 2023 وبنسبة 4.5 في المائة للعام 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى إعادة فتح اقتصادها الذي من المتوقع أن ينتج عنه انعكاسات إيجابية. وفي ظل تخفيف التدابير المتعلقة باحتواء فيروس كوفيد-19، أدى تفشي حالات العدوى إلى انخفاض حركة التنقل والنشاط الاقتصادي بسبب المخاوف المتزايدة من تزايد انتشار الفيروس في الربع الرابع من العام 2022. كما عادت اضطرابات الإمدادات للظهور مجدداً، وإن كان لفترة وجيزة، مما أدى إلى زيادة أوقات تسليم الموردين. هذا إلى جانب تأثر النشاط الاقتصادي سلباً في العام 2022 على خلفية انخفاض المبيعات العقارية والاستثمارات. ومع تراجع موجة تفشي الفيروس في يناير2023، عادت الحركة إلى وضعها الطبيعي، وبدأ عدد من المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مبيعات التجزئة وحجز الرحلات في التزايد مجدداً بعد أن استجابت الحكومة الصينية بتطبيق عدد من الإجراءات الهامة. كما تم تعديل توقعات نمو الهند وخفضها بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2023 إلى 5.9

في المائة، وبمقدار 50 نقطة أساس إلى 6.3 في المائة للعام 2024. وقال صندوق النقد الدولي إنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بأقل من 3 في المائة هذا العام، بينما ستمثل الهند والصين نصف النمو العالمي في العام 2023.

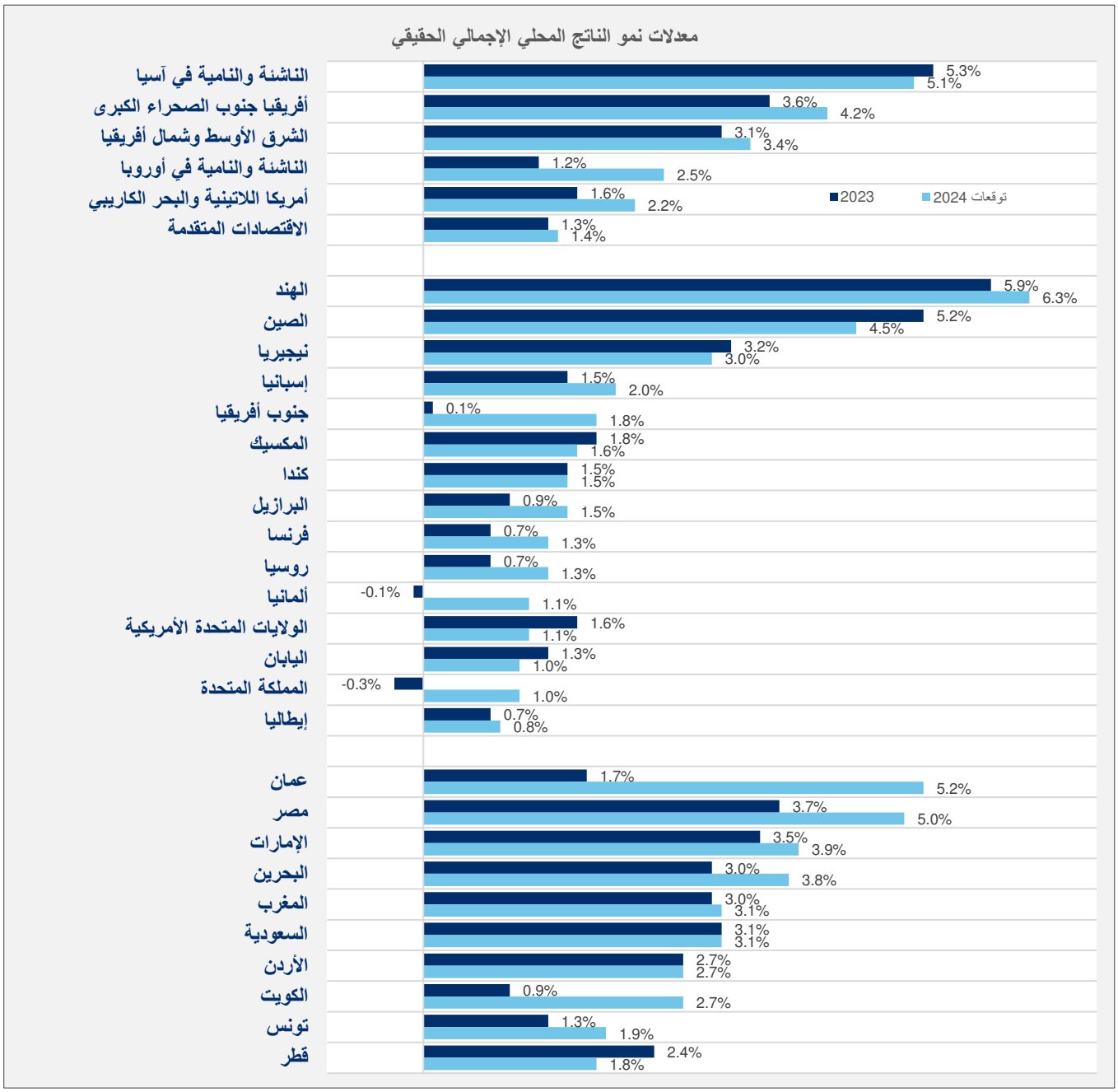

المصدر: صندوق النقد الدولي – مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي – ابريل 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي

تم خفض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار 10 نقاط أساس لعامي 2023 و2024، ليصل معدل النمو المتوقع إلى 3.1 في المائة و3.4 في المائة، على التوالي. يأتي ذلك بعد نمو يقدر بنحو 5.3 في المائة في العام 2022 قاده طلب محلي قوي وانتعاش في إنتاج النفط. يعكس تقليص النمو المتوقع لعام 2023 سياسات صارمة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي،

والتخفيضات المتفق عليها في أوبك+، وتداعيات التدهور الأخير في الوضع المالي العالمي، وفقًا لصندوق النقد الدولي. هذا ومن المتوقع أن تشهد البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموًا بنسبة 3.1 في المائة في العام 2023 مقارنة مع نسبة 5.7 في المائة في العام 2022 مع تحول التركيز إلى القطاعات غير النفطية باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو. وذكر صندوق النقد الدولي إن التخفيضات المفاجئة التي أعلنت عنها مؤخرًا أوبك+ ستخفض النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، لكن سيكون لها نتيجة إيجابية على المراكز المالية والخارجية حيث أن ارتفاع أسعار النفط سيعوض تأثير انخفاض النمو.

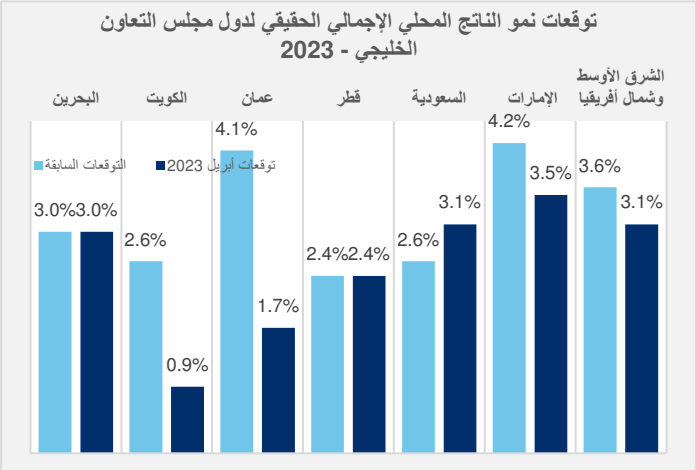

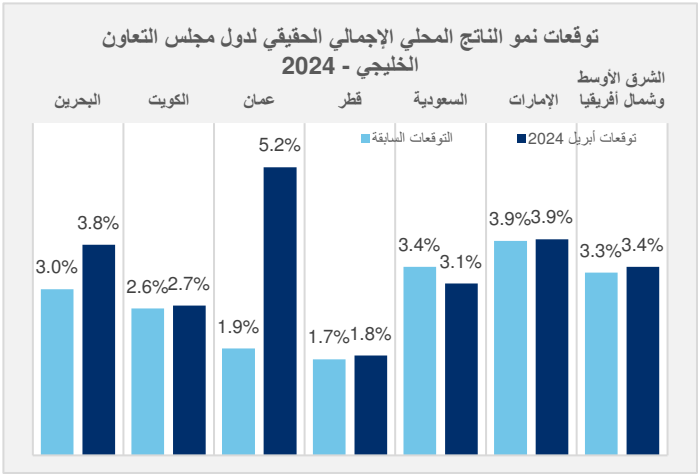

المصدر: صندوق النقد الدولي – مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – ابريل 2023

بالنسبة للأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ذكر صندوق النقد الدولي إن النمو يتوقع أن ينخفض إلى 3.4 في المائة هذا العام مقارنة مع نسبة 5.1 في المائة العام الماضي. وسيشمل ذلك معدل نمو بنسبة 1.3 في المائة للبلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث إنها تكافح مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وأوجه الهشاشة الخاصة بكل بلد. وتم رفع توقعات نمو الاقتصاد السعودي بمقدار 50 نقطة أساس للعام 2023 إلى 3.1 في المائة. إلا انه بالنسبة للعام 2024، تم خفض آفاق النمو بمقدار 30 نقطة أساس إلى 3.1 في المائة. وكان من المتوقع أن تتخذ مراجعة توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتجاهاً نزولياً للعام 2023، إلا انه على العكس من ذلك، من المتوقع أن تشهد أغلبية الدول مراجعات تصاعدية للعام 2024.

كما تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2023 للكويت وعمان وخفضها بمقدار 170 نقطة أساس إلى 0.9 في المائة و240 نقطة أساس إلى 1.7 في المائة، على التوالي. ومن المتوقع أن تنخفض توقعات نمو الإمارات بمقدار 70 نقطة أساس لتصل إلى 3.5 في المائة. ولم تشهد توقعات البحرين وقطر تغيراً يذكر، حيث من المتوقع أن يصل النمو إلى 3.0 في المائة و 2.4 في المائة، على التوالي. وبالنسبة للعام 2024، من المتوقع أن يشهد اقتصاد سلطنة عمان نمواً بنحو 330 نقطة أساس ليصل إلى 5.2 في المائة، تليها البحرين التي من المتوقع أن تنمو بمقدار 80 نقطة أساس لتصل إلى 3.8 في المائة. ومن المتوقع أن تنمو الكويت وقطر بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى 2.7 في المائة و1.8 في المائة، بينما تظل توقعات نمو الإمارات دون تغير.

تراجع معدلات التضخم بوتيرة أبطأ

منذ منتصف العام 2022، بدأ معدل التضخم الكلي العالمي يشهد اتجاهاً هبوطياً بدعم من انخفاض أسعار الوقود والطاقة، خاصة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وأمريكا اللاتينية. وفي إطار مساعيها لخفض معدلات الطلب وكبح جماح التضخم الأساسي، قامت معظم البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم برفع أسعار الفائدة بوتيرة متسارعة ومتزامنة منذ العام 2021. وبدأت معدلات التضخم الأساسي، باستثناء تكاليف المواد الغذائية والطاقة المتقلبة، في الانخفاض إلى أدنى مستوياتها المسجلة في ثلاثة أشهر في معظم الاقتصادات الكبرى، وإن كان بوتيرة أبطأ من تراجع معدل التضخم الكلي. وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض التضخم من 8.7 في المائة في العام 2022 إلى 7.0 في المائة في العام 2023، أي أعلى من 0.4 في المائة الواردة ضمن توقعات يناير 2023 قبل أن يشهد المزيد من التراجع ليصل إلى 4.9 في المائة في العام 2024.

وعلى الرغم من النمو القوي الذي شهدته الأجور بوتيرة أعلى من المتوقع فقد يتوقف نمو معدلات التضخم الكلي والأساسي قبل الوصول إلى المستويات المستهدفة بسبب تشديد أوضاع أسواق العمل في العديد من الدول. أما إذا تصاعدت الأزمة في أوكرانيا بالتزامن مع تحسن وتيرة الانتعاش الاقتصادي في الصين، فقد يؤدي ذلك إلى عكس الانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية، وزيادة التضخم الكلي، والذي قد ينتقل بدوره إلى التضخم الأساسي وتوقعات التضخم. وقد تؤدي تلك الظروف إلى الضغط على البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى مما يضطرها لتشديد سياساتها بشكل أكبر والاحتفاظ بموقف متشدد لفترة طويلة، مما قد ينعكس سلبياً على الاستقرار المالي والاقتصاد.

حجم التجارة العالمية

من المتوقع ان تشهد أحجام تجارة السلع والخدمات اتجاهات مماثلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل نمو حجم التجارة العالمية إلى 2.4 في المائة في العام 2023 و3.5 في المائة في العام 2024، مما يعكس تباطؤ وتيرة الطلب العالمي بعد عامين من النمو السريع الناجم عن زيادة الطلب خلال فترة الجائحة وتأثير الحرب الأوكرانية التي تسببت في نمو أرصدة تجارة النفط والسلع الأخرى. وقد تتقلص الارصدة العالمية تدريجياً على المدى المتوسط مع انخفاض أسعار السلع الأساسية.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو حجم التجارة العالمية من 5.1 في المائة في العام 2022 إلى 2.4 في المائة في العام 2023. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو إلى 3.5 في المائة في العام 2024، أي تم رفعها بمقدار 10 نقاط أساس لتصبح بذلك أعلى مما كان متوقعاً للعام 2024 في تقرير يناير 2023 الذي يعكس بصفة رئيسية اتجاهات نمو الناتج العالمي. كما تم خفض توقعات الواردات بمقدار 10 نقاط أساس للاقتصادات المتقدمة إلى 1.8 في المائة للعام 2023 و2.7 في المائة للعام 2024، بزيادة قدرها 20 نقطة أساس. وبالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن تزيد الواردات بمقدار 20 نقطة أساس لتصل إلى 3.3 في المائة للعام 2023 وإلى 5.1 في المائة للعام 2024 (70 نقطة أساس).

من جهة أخرى، من المتوقع أن تنمو صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.0 في المائة (40 نقطة أساس) في العام 2023 يليه نمو بنسبة 3.1 في المائة (20 نقطة أساس) للعام 2024. إلا أنه من المتوقع أن تنخفض صادرات الأسواق الناشئة والدول النامية، مع خفض تقديرات النمو بمقدار 60 نقطة أساس للعام 2023 إلى 1.6 في المائة، يتبعه مراجعة نزولية بمقدار 40 نقطة أساس للعام 2024 ليصل معدل النمو إلى 4.3 في المائة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com